

الفصل السادس

جهود تطوير الخطط المعلوماتية فى المنطقة العربية

National Informatics Plans in Arab Countries

لا يُعرف عن أى دولة عربية أنها وضعت خطة وطنية معلوماتية متكاملة لنفسها ، ولكن أفضل الجهود التى تمت فى هذا المجال كانت فى مصر والمملكة العربية السعودية لذلك سوف نستعرض باختصار فى هذا الجزء الجهود التى تمت فى التخطيط للمجتمع المعلوماتى فى كل من مصر والسعودية .

قامت العديد من الجهات الحكومية والرسمية فى مصر بتطوير استخدام تقنيات المعلومات فى العديد من الأنشطة والمجالات المختلفة سواء على المستوى القومى أو مستوى المنشآت ومن أهم هذه الجهات :

- مركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء .
- الجامعات المصرية .
- وزارة البحث العلمى ومراكزها البحثية .
- الجمعية المصرية للبرمجيات .
- الجمعية المصرية للتكنولوجيا المتقدمة .

وقد نتج عن ذلك استخدام العديد من تقنيات المعلومات فى تطوير أعمال مؤسسات وهيئات متعددة وكذلك تطوير المحليات والمحافظات وإنشاء مراكز معلومات فى العديد من المحافظات والمدن . إلا أنه فى جميع الأحوال كان ينقص هذه الجهود النظرة الشمولية والتكامل بين بعضها البعض .

أ - جهود تطوير الخطط المعلوماتية فى مصر

- ولعل من أبرز الجهود التي بذلت لوضع إطار لخطة وطنية
معلوماتية لمصر تلك التي قامت بها كل من :
- اللجنة القومية للمعلومات التابعة لأكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا .
 - مركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء .
 - المجالس القومية المتخصصة .

حيث نتج عن هذه الجهود وضع الإطار العام للخطة القومية
للمعلومات في مصر والذي تم عرضه ومناقشته في ندوة تم عقدها في
ديسمبر ١٩٩٧ .

ويبدء الإطار المقترح للخطة بتناول البنية الأساسية المطلوبة
لصناعة المعلومات وترى الخطة أنها تتكون من عدة محاور منها
التعليم والتدريب ، وفي هذا الصدد تحدد حجم القوى البشرية المطلوبة في
مختلف صناعة المعلومات حتى نهاية القرن بما لا يقل عن ٢٠ ألف من
الخبراء على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم وطبقاً للخبرات الدولية
يكون ٢٥٪ من هذا الرقم محلي ومصممي النظم و ٥٠٪ مخططي
برامج و ٢٥٪ في المجالات الأخرى للمعلوماتية ، ولذلك تقترح الخطة
إدخال تكنولوجيا المعلومات في مختلف مراحل التعليم وإنشاء أقسام
خاصة بصناعة المعلومات في مختلف الجامعات والمعاهد وتحويل
كليات الحاسبات والمعلومات وأقسام علوم الحاسب إلى كليات وأقسام
تكنولوجيا المعلومات ، وتخطيط برامج وإعادة تدريب المتخصصين في
مجالات علمية كالرياضة والإحصاء والاقتصاد والهندسة وغيرها ،
وإرسال بعثات إلى الخارج للحصول على تدريب متقدم ، ومنها أيضاً
البحوث والتطوير في صناعة المعلومات والتي يأتي في أولوياتها
الاختيار المناسب والملائم للتكنولوجيا المنقولة لبناء البنية الأساسية في
المجتمع ، والاستعداد التام للاستثمار في نظم المعلومات باستخدام
الحاسبات وتطوير برامج المشروعات لصناعة المعلومات ، والاستعداد

للاستثمار فى تصميم وتصنيع منتجات فى مجال تقنيات المعلومات التى تشمل تخطيط البرامج كما تخدم مجال الإنتاج الصناعى الذى يلائم البيئة المصرية ، وبناء شبكة اتصالات حديثة خاصة بالتعليم والبحوث والتطوير على المستوى الوطنى ، بحيث تتبع معايير الشبكات الدولية لسهولة تبادل المعلومات .

وتولى الخطة اهتماماً خاصاً للتطوير السريع للمصادر البشرية التى تنتج البرامج لمختلف التطبيقات المتقدمة التى تتمشى مع البرامج الخاصة باللغة العربية وإيجاد بدائل للبرامج المستوردة المكلفة ، وكذلك الخدمات المتممة لصناعة المعلومات مثل عمليات التخطيط والتصميم والصيانة بالإضافة إلى الخدمات الأمنية ومراكز خدمة الحاسبات وكذا الاهتمام بصناعة المكونات ، ولأنها صناعة تحتاج لرؤوس أموال كبيرة وقاعدة تقنية متطورة فإنه يجب إنشاء شركات مشتركة تضم الخبرة التقنية والرأسمالية الوطنية ، ومن الضرورى الاهتمام بتعريب الحاسبات وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لذلك .

وتعطى الخطة أولوية قصوى لتطوير المشروعات التى تحتاج إلى نقل البيانات لاستيفاء متطلبات الإدارات الحكومية والأسواق الاقتصادية والمؤسسات التعليمية ، ونظراً لمحدودية قدرات الشبكة الوطنية لنقل البيانات حالياً ، فمن الضرورى البدء فى تطوير الشبكات بأسرع ما يمكن لمواجهة الخدمات اللازمة لتطوير البرامج التطبيقية لصناعة المعلومات خلال السنوات القادمة ، مع بناء شبكة حكومية لمواجهة متطلبات الدولة فى نقل البيانات بين مختلف القطاعات والوزارات على المستوى المركزى والمحلى والزيفى والحضرى ، وتجمع هذه الشبكة جميع طرق الإرسال من فاكس وصوت وصورة ونصوص وغيرها ، وتيسير الحصول على هذه البيانات لوسائل الإعلام والباحثين والمؤسسات غير الحكومية .

وفيما يتعلق بالتطبيقات النوعية في صناعة المعلومات ، ترى الخطة أن الإدارة الحكومية تحتل الأولوية في مجال تطبيق صناعة المعلومات لذلك يجب الاهتمام بإيجاد قاعدة بيانات قومية لخدمة الإدارة الحكومية ، تتصف بسعة كافية للتخزين وسرعة في استرجاع البيانات ، والتكامل مع مختلف الإدارات الحكومية ، وتقتصر الخطة مجموعة من مشروعات نظم المعلومات القومية لتعمل ضمن النظام القومى للمعلومات ، منها نظام إدارى للاستفادة من المعلومات في مجالات التشريعات والدفاع والأمن وخدمة مجلسى الشعب والشورى والأحزاب السياسية والباحثين ووسائل الإعلام . ونظام اقتصادى لخدمة التخطيط والاقتصاد والتجارة، ونظام مالى لتدعيم القرارات المالية ، ونظام بنكى لخدمة البنك المركزى والبنوك التجارية ، ونظام مدفوعات وطنى لخدمة البنوك ، ونظام إحصائى لخدمة الدولة عن طريق مد مختلف الإدارات والقطاعات والأنشطة بالمعلومات الرسمية التى تعكس الواقع الحالى للدولة ، بالإضافة إلى حزمة من النظم الخدمية فى صناعة المعلومات تساهم فى تحسين نوعية الإنسان فكرياً وثقافياً وصحياً مثل نظام تكنولوجيا المعلومات فى الصحة والوقاية من الأمراض والسياحة والطيران ووسائل النقل .

وتحدد الخطة مجموعة من السياسات التشجيعية فى صناعة المعلومات ، منها سياسات النظم القياسية التى يجب أن تتفق عليها كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية ، وسياسات البنية الأساسية كوضع سياسة ضمان المنافسة والتعاقدات فى أنشطة الخدمات الاستثمارية من موازنة الدولة ، وسياسات تطوير شبكات نقل البيانات ورسوم الاتصالات ووضع سياسة ضريبية حساسة لمعالجة الأولويات للإهلاك السريع لمختلف الأجهزة والمكونات .

ولم تتوقف الخطة عند تحديد خطوات العمل وحسب ، بل اقترحت أيضاً السلطات التنفيذية فى صناعة المعلومات ، واقترحت تشكيل لجنة

تنفيذية حكومية تلحق برئاسة مجلس الوزراء بموجب قرارات تتخذ كى تعمل جميع أجهزة الدولة فى إطار واحد وتنسيق تام وتكون للجنة صلاحية وضع خطة طويلة الأجل يتبعها خطط سنوية لتطبيق البرنامج القومى لتكنولوجيا المعلومات وإقراره من مجلس الوزراء ، وإصدار الخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة والإشراف على هذه السياسة ، اعتماداً على القواعد والمعايير الفنية والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بصناعة المعلومات ، ووضع أسس التعاون مع الوزارات المعنية والهيئات الحكومية والشركات والهيئات الخاصة غير القومية فى مجال تنفيذ مشروعات صناعة المعلومات فى الإدارة الحكومية وكذلك الإشراف على برامج صناعة المعلومات فى الوزارات والمحليات ، بحيث تقوم كل وزارة أو هيئة بالجزء الخاص بها فى الخطة .

وبلغ الاهتمام بالنهوض بقطاع المعلوماتية فى مصر والتخطيط له ذروته من خلال خطاب السيد رئيس الجمهورية فى مؤتمر " نهضة المعلومات فى عصر مبارك " فى سبتمبر ١٩٩٩ ، والذى حدد فيه بوضوح وبفكر شامل منهاج العمل للتخطيط والنهوض بالمجتمع المعلوماتى المصرى .

ب- جهود تطوير الخطط المعلوماتية فى السعودية

تركزت جهود تطوير الخطط الوطنية المعلوماتية فى المملكة العربية السعودية فى عقد العديد من المؤتمرات حول هذا الموضوع كان من أهمها انعقاد المؤتمر والمعرض الوطنى الثانى عشر للحاسب فى جامعة الملك سعود عام ١٩٩٠ ، واختيار الموضوع الرئيسى لذلك المؤتمر ليكون بعنوان " التخطيط للمجتمع المعلوماتى " .

فنظراً لحدائثة تقنيات الحاسب ونظم المعلومات وتعدد مشكلاتها ، كانت هناك قناعة تامة بضرورة عقد مؤتمرات وطنية للحاسب الآلى تناقش فيها الأبحاث ونتائج التجارب ويتم فيها تبادل الخبرات المكتسبة من التعامل مع هذه التقنيات . وحتى الآن تم انعقاد سبعة عشر مؤتمراً

استضافتهم جهات مختلفة من بين الجامعات السعودية ومعهد الإدارة العامة والوزارات والهيئات الحكومية وشركة أرامكو السعودية . وهذه السلسلة من المؤتمرات الوطنية تعكس بشكل واضح تصميم المملكة العربية السعودية على الأخذ بالتقنيات الحديثة واتخاذ ما يلزم من أجل تطوير هذه التقنيات وتذليلها لخدمة المجتمع .

وكان انعقاد المؤتمر والمعرض الوطنى الثانى عشر للحاسب الآلى فى رحاب جامعة الملك سعود فى عام ١٩٩٠م حيث أدركت اللجنة المنظمة للمؤتمر أهمية الخطط الوطنية للمعلوماتية وحثمية تطوير خطة وطنية خاصة للمملكة العربية للسعودية. لذلك كان اختيار الموضوع الرئيسى للمؤتمر أن يكون " التخطيط للمجتمع المعلوماتى " .

وكان من أبرز فعاليات هذا المؤتمر والذى ميزه عن المؤتمرات السابقة مشاركة الجهات والوزارات الحكومية بتقديم دراسات خاصة عن دورها الحالى فى نشر استخدامات الحاسبات ونظم المعلومات وعن خططها المستقبلية من أجل تحويل مجتمع المملكة إلى مجتمع معلوماتى . فنظراً لأن الوزارات والهيئات الحكومية هى القوى الفعالة فى المجتمع التى يقع على كاهلها عبء التخطيط لبناء المجتمع المعلوماتى ثم وضع هذه الخطة موضع التنفيذ ، لذلك فقد تم توجيه الدعوة لعدد منها للتقدم بدراسات خاصة تبين الجهود التى تبذلها كل جهة فى مجال حوسبة المجتمع ، وكذلك خططها وتصوراتها المستقبلية عن الدور المتوقع أن تقوم به فى عملية الانتقال بالمملكة العربية السعودية إلى عصر المعلومات . وقد جرى استعراضها فى جلسات خاصة بها ونشرت أيضاً فى سجل خاص بها .

ولعل أبرز إنجازات المؤتمر هو نجاحه فى تكوين القناعة لدى المشاركين بأهمية الخطط الوطنية للمعلوماتية ودورها الرئيسى فى دفع عجلة التقدم فى المجال المعلوماتى وضرورة أن تتخذ المملكة لنفسها

خطة وطنية معلوماتية خاصة بها . وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات كانت محصلة لمجموعة الأبحاث المقدمة والمحاضرات وحلقات النقاش المفتوحة والجلسات الخاصة للدراسات المقدمة من الوزارات وما رافق هذه الأنشطة من حوار ونقاش . وقد تم نشر كتيب خاص يناقش توصيات المؤتمر والأسس النظرية وراء كل توصية . ولم يكن غريباً أن تتصدر قائمة التوصيات توصية تدعو إلى العمل على تطوير خطة وطنية معلوماتية للمملكة العربية السعودية . واشتملت قائمة توصيات المؤتمر على توصيات عديدة تدعو لدعم جهود التخطيط للمعلوماتية وقد تم رفع توصيات المؤتمر إلى المسؤولين في الإدارة العليا بالدولة لاتخاذ اللازم وتبذل حالياً جهود حثيثة لوضع توصيات المؤتمر موضع التنفيذ .